

نص ورقة عمل حلقة النقاش حول الموجبات السياسية والإصلاحية لتكيف لبنان مع الأزمة الراهنة وسبل التعامل مع تحدياتها

عرض رئيس المركز السيد عبد الحليم فضل الله ورقة عمل حلقة النقاش، فأشار إلى أن الشأن اللبناني المطروح اليوم يختلف عن ماضي الأزمات فلم تعد المشكلة في لبنان مشكلة نظام طائفي ونزاع بين مجموعات طائفية. ولا مشكلة تنافس خارجي على الساحة اللبنانية وحسب بل هي اليوم جزء من تحولات عميقة في المنطقة. هذه الصراعات الناشئة تدل من ناحية على فقدان بوصلة التغيير ومن ناحية أخرى على تحوّل استراتيجي عميق لم تمر به المنطقة في تاريخها. تتخطى الأزمة الراهنة في لبنان ما شهده سابقاً من أزمات، فهي في الماضي ارتبطت بشوائب النظام السياسي والاقتصادي الذي أخفق في تنظيم العلاقة بين الطوائف أو تحقيق التوازن بين الفئات الإجتماعية، وارتبطت في حينه بالصراعات الإقليمية التي كانت تهز استقرار البلد بين حين وآخر في ظل اضطراب العلاقة بين أنظمة المنطقة ودولها.

أما الآن فيعاد تشكيل المنطقة على وقع الحروب والنزاعات والتسويات، وضمن تبدل عميق في السياسات والمفاهيم. لم تعد الحدود صلبة على النحو الذي كانت عليه أثناء الحرب الباردة وما بعدها، والاستقرار لم يعد مطلباً غريباً ملحاً في غير حالتي ضمان أمن "إسرائيل" والسيطرة على حقول النفط. وهناك من يريد أن يستبدل بالتنافس والصراع ما بين الأنظمة والمشاريع والاستراتيجيات الذي عرفناه في العقود الماضية صراعاً بين الإثنيات والمذاهب والطوائف. وفي حين يتهاوى النظام الإقليمي العربي، الذي حافظ على الحد الأدنى من التماسك من بداية التسعينيات وحتى فشل مشروع الشرق الأوسط الجديد، لا يبدو أن نظاماً إقليمياً بديلاً يقترب من الولادة.

وفي خضم ذلك أصبح لبنان حاضراً أكثر من أي وقت مضى داخل المشهد الإقليمي، ومؤثراً فيه بقدر ما هو متأثر بأوضاعه، مستفيداً في ذلك من الوزن الجيو- استراتيجي الذي اكتسبه في صراعه الطويل والناجح مع الاحتلال. لكن نظامه السياسي (والاقتصادي/ الاجتماعي) وطريقة عمل السلطة فيه يبدوان بالمقابل أقل قدرة مما مضى على التكيف مع التحولات وإدارة الخلافات وإنجاز الحلول، وهذا ما يظهر اليوم في إيقاف عجلة المؤسسات والسماح بانتشار الفوضى الذي يُصور على أنه طريقة مناسبة لامتناسص التوتر الداخلي المتزايد.

إزاء هذا المأزق تبرز رؤى عدة؛

فهناك من يحدّد الاكتفاء بإدارة الأزمة في المرحلة الحالية، بانتظار ما ستنتهي إليه الصراعات الدائرة في المنطقة، مع العمل ما أمكن على تخفيف انعكاساتها على لبنان، من خلال العمل السياسي الدؤوب وضمن القواعد الراهنة.

وهناك من يرى أن حماية لبنان في الطرف الحالي تفترض البحث عن حلول انتقالية سياسية وإصلاحية، وتكسب النظام والدولة المرونة اللازمة للتعامل مع تداعيات الأزمة، وصون مصالح اللبنانيين وحفظ التوازن فيما بينهم.

لكن فريقاً ثالثاً يجد أن الإخفاق في التكيف مع الأوضاع المتبدلة لا يرتبط بطريقة عمل السلطة وسياساتها بقدر ارتباطه بالجمود البيوي المزمّن للنظام. وهو ما يدعو بحسب هذا الفريق الى البحث عن حلول ذات طابع عميق ودائم وتطبيق إصلاحات جوهرية لا نقل عن تلك التي أقرها مؤتمر الطائف.

وانطلاقاً من هذه الإشكاليات الواردة في هذه الورقة على سبيل التمهيد، تطمح هذه الحلقة إلى مناقشة أهم التحديات والمخاطر المحدقة بلبنان على الصعد المختلفة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وفق منهجية تنطلق من الواقع الراهن ولا تعول على تغيرات مفاجئة في الأحداث، أو في المواقف الأساسية للأطراف المعنية بها.

ونرى أن من المفيد التركيز على الأسئلة الآتية:

- كيف يمكن في هذه المرحلة المضطربة الحفاظ على الحد الممكن من الاستقرار والأمن ووحدة الدولة وضمان دوران عجلة المؤسسات؟
- وما هي الإصلاحات الانتقالية أو الدائمة المطلوبة لتكييف النظام مع التحديات الراهنة ورفع جهوزية السلطة تجاهها؟
- وما هو موقعنا وموقفنا من التحولات الحالية في المنطقة؟

المدخلات:

الحاج قاسم قصير:

- المشكلة الكبيرة التي يعاني منها لبنان هي الأزمة السورية، حيث لا تملك الأطراف السياسية رؤية موحدة تجاهها. وهذا بعد أن اعتمدت الحكومة اللبنانية قاعدة النأي بالنفس بغض النظر عن تطبيق هذه القاعدة أو الالتزام بها. ثم انقسمت الحكومة إلى فريقين أو عدة أفرقاء.

لذلك تبرز الحاجة إلى حوار حقيقي أولاً بين الأطراف والمتحالفين للاتفاق على رؤية موحدة من الشأن السوري والإضاءة على طبيعة الصراع في سوريا.

الشيخ عبد المجيد عمار

ما تم عرضه في تقديم البحث يتضمن ما يكفي من موجبات وبناءً عليه نقول:
أولاً: لا يمكن القول إن المنطقة بتحولاتها الجارية استقرت وبالتالي لا يمكن البناء على متحرك. بل إن المنطقة واقعة على خط زلزال وترددات ليس من السهل التكهن بمستقبلها. وأصحاب القرار الدولي يعملون للحفاظ على مصالحهم وإعطاء مزيد من جرعات التطمين للكيان الصهيوني. مع محاولات التقاف وتوظيف.

ثانياً: لعل لبنان من أكثر الدول تأثراً بمحيطه نظراً إلى تركيبته الهشة وصراعاته الدائمة وارتباط كل مكّون بعمقه الاستراتيجي. فضلاً عن فقدان المقومات الذاتية الأمر الذي أفقد المؤسسات حضورها وتأثيرها بل أصبحت هي أيضاً تحت تأثير الصراعات الداخلية. وهذا هو الانكشاف السياسي بحد ذاته.

ثالثاً: لا يمكن الانتظار لأن الوقت ليس لمصلحتنا (لبنان) وعلى قاعدة إن لم يكن ما تريد (صعوبة الذهاب إلى مؤتمر تأسيسي أو إصلاحات جذرية على نسق الطائف) فأرد ما يكون وذلك بالبحث عن قواسم مشتركة بين مكّونات البلد ولو بالحفاظ على الحد الأدنى لحفظ الوضع. من هنا نرى الآتي:

- إن المؤسسة العسكرية عنوان الاستقرار الأمني وهي بحاجة إلى دعم سياسي ممنهج لمواجهة التحديات والأخطار ولا يجوز بحال تسييسها أو كشفها وتركها في خضم الخلافات السياسية والصراعات الداخلية.
- ما ينطبق على المؤسسة العسكرية وإن بدرجة أقل ينطبق على المؤسسات الرئاسية الثلاث وبالتالي فإن الفراغ الرئاسي من شأنه وضع لبنان في نقطة اللاعودة.
- ولا بد في هذا المجال من تحديد الثوابت الوطنية بين الأفرقاء لتكون الحكومة الجامعة عنواناً وترجمة للمصلحة الوطنية.

ويأتي على رأس هذه الثوابت:

- الحفاظ على السلم الأهلي ومواجهات موجة الإرهاب التي تضرب البلد والتي تتذر بعواقب وخيمة ويستدعي هذا عدم توفير مناخات حاضنة للإرهاب التكفيري.
- تحصين البلد لمواجهة التحديات الإسرائيلية عبر صيغة تكاملية بين مقومات البلد الأمنية والعسكرية والسياسية والاجتماعية وتأتي المقاومة كضرورة وأساس لمواجهة هذه الأخطار.
- إيلاء الوضع الاقتصادي اهتماماً خاصاً:

أولاً: حماية المستهلك من جشع التجار الكبار ووضع حد للتغلبت.

ثانياً: اعتماد سياسة التقشف في إدارات الدولة ومؤسساتها.

ثالثاً: معالجة مشكلات الفساد المزمرة.

رابعاً: العمل الدؤوب للوصول إلى قانون إنتخابي عادل.

العميد د. أمين حطيط

إن أي نظرة للواقع اللبناني لا تأخذ بالاعتبار طبيعة لبنان وواقعه الإقليمي والدولي تكون بمثابة العمل على هدر الوقت واستهلاك الطاقات من غير جدوى وتعميق المأزق وإبعاد الحلول. وعلى هذا الأساس ننطلق من مسلمة أن لبنان جزء من منطقة وليس كياناً منفصلاً عنها، وبهذا الاعتبار ينبغي أن يتصرف لبنان بما يجعله فاعلاً في المنطقة يتشارك مع الآخرين في قرارها ولا يكون مسرح عمل الآخرين وميدان انفعال وتداعيات قراراتهم.

ولأن هذه الوظيفة وهذا الدور للبنان بحاجة إلى قوة تقرضه وجوداً وتحميه وتحفظه وجد الطريق إليه عبر المقاومة التي جعلته يحتل موقعاً استراتيجياً إقليمياً ودولياً هاماً.

من أجل ذلك ولأن لقاء اللبنانيين على فكرة جامعة لتحديد موقع لبنان الذي يجب أن يكون فيه هو أمر غير ممكن قبل أن ينجلي غبار المواجهة الدولية في الشرق الأوسط عامة وفي سورية خاصة، فإنني أرى أن مصلحة لبنان تكمن في الحد من عوامل التفسخ والتعطيل والفرقة. وهنا نرى أن يؤجل البحث في أي شأن مصيري يتعلق بموقع لبنان ووظيفته ودوره من قبيل القول مثلاً بالحياد أو النأي بالنفس، كما من قبيل البحث في إصلاح النظام وإعادة توزيع السلطة، ذلك أن لبنان بحاجة اليوم إلى سلطة انتقالية تدير الملفات دون أن تتسبب بانفجارها أو بتعطيلها والمهم الآن حياة الناس ولقمة عيشهم، وأن نحسن لبنان حتى لا يكون ضحية تعديل التوازنات في المنطقة عندما يأتي أوان الحلول. من هنا أهمية المحافظة على مكامن القوة والمناعة اللبنانية خاصة المقاومة والجيش والحد الأدنى من اللقاء الوطني.

أما في السلوك العملي فينبغي أن نواجه التحديات الأمنية بتفعيل منظومة السلطة المثلثة (سياسة، قضائية، أمنية) مع تعاون شعبي فعلي، وضبط البيئة الإعلامية والتوجيهية لمنع التحريض والاستدراج وعدم الانجرار إلى منطوق المقاطعة والانعزال أو العزل. مع التركيز على مسألة اللاجئين والنازحين السوريين لجهة التنسيق مع الدولة السورية لإعادة الذين يمكن إعادتهم بالشكل الآمن. ولا بد من تجنّب البحث في القضايا الخلافية اليوم كما يجب عدم التنازل عن أي مكتسب سابق لأن هذا لا يتم في زمن إدارة الأزمات ولم يأت زمن الحلول بعد. وفي الترجمة العملية ينبغي:

1. عدم مصادرة دور الجيش كما يجب ضبط الأجهزة الأمنية الرسمية لتكون للوطن وليس لطائفة
2. منع تسييس القضاء أو انحيازه أو كيديته.
3. عدم تسييس المرافق الخدماتية في الدولة.
4. عدم المس بالنقد الوطني.
5. الحيلولة دون حصول فراغ في أي مؤسسة دستورية. والتحضير لإعادة بناء الدولة المدنية التي تحفظ الكل في الكل، وتحفظ الفرد في الكل.

الأستاذ أمين الديب

بداية لا بد من طرح السؤالين الآتيين:

هل استطاع الكيان اللبناني أن يُشكّل دولة سياسية؟

هل استطاع النظام الطائفي الحالي أن يقيم دولة المواطن؟

- لا يبدو أن مسألة الإصلاحات قد توصل إلى حلول في هذا النظام السائد.
- لبنان يمر بمرحلة جيوسياسية- تاريخية خطيرة جداً يترتب عليها مستقبل المنطقة.
- ما يجري في المنطقة هو صراع وجودي.

د. جورج قصيفي

تتركز مداخلتني حول نقطتين رئيسيتين هما:

1) الإصلاحات الدائمة المطلوبة لتكثيف النظام مع التحديات الراهنة.

2) كيفية فهم التدخل الحالي لحزب الله في سوريا.

1- الإصلاحات الدائمة المطلوبة لتكثيف النظام مع التحديات الراهنة

إذا حاولنا مراجعة الأخطاء التي وقعت فيها الأطراف اللبنانية كافة خلال الحرب الأهلية يمكن القول:

- هناك فئة أحببت لبنان لدرجة خنقه ولم تر أي مانع بعد ذلك من التعامل والانفتاح على "إسرائيل".
- هناك فئة أخرى تمثلت بالحركة الوطنية، وضعت مسائل الوحدة العربية وتحرير فلسطين في صدر الأولويات ولم تعطِ المسألة اللبنانية حقها من الحماية والدعم. وقد آن الأوان لأن نقوم بنقد ذاتي لعدم احترام الخصوصية والتاريخ اللبناني. ولست أرى اليوم أي تعارض بين العمل باتجاه الوحدة العربية وتحرير فلسطين والحفاظ على الكيان اللبناني، يمكن للبنان خلال فترة الانتظار هذه أن يكون منبراً لقضايا الوحدة العربية وتعايش الأديان والمذاهب والحضارات.

وإذا حاولنا أن نراجع مسيرة "الدولة اللبنانية" من ناحية بناء المؤسسات نجد أنه فيما عدا الفترة الشهابية حيث تم الشروع في بعض مؤسسات الدولة، لم يتم إيلاء هذه النقطة الجوهرية الأهمية اللازمة على الإطلاق. وأتوقف هنا حول مسألة الدفاع عن لبنان في وجه الاعتداءات الإسرائيلية. لقد تم خلال اتفاق القاهرة "تلزيم" الدفاع عن الجنوب اللبناني إلى حركة فتح، وبعد الاحتلال الإسرائيلي عام 1982، قامت الحركة الوطنية وخاصة حزب الله بتولي هذه المهمة إلى أن تكثرت الجهود بالنجاح عام 2000 وتم تحرير الجنوب اللبناني.

السؤال المطروح هنا هو: هل علينا أن نكمل مسيرة تخلي الدولة عن مهامها الأساسية ونكمل "تلزيم" قضايا الدفاع إلى جهة لبنانية محددة أم أن نطرح على الدولة القيام بهذه المهمة، ضمن إطار بناء الدولة اللبنانية الديمقراطية والمدنية والعادلة؟

تطرق سماحة السيد حسن نصر الله في خطابه الأخير إلى هذه النقاط وقال التالي "نحن ندعو ونتمنى أن يأتي اليوم الذي يصبح فيه الجيش اللبناني، هذه المؤسسة الوطنية، هو القوة الوحيدة القادرة على حماية لبنان، والقوة الوحيدة التي تتحمل مسؤولية الدفاع عن لبنان، ونذهب نحن فيه إلى بيوتنا ومدارسنا وحوزاتنا وجامعاتنا وحقولنا، وهذا هو التحدي الحقيقي"، كما قال أيضاً "نحن نأمل أن تتحقق إرادة وطنية جامعة لأن يكون لدينا دولة حقيقية تفكر بكل شبر من الأراضي اللبنانية، بكل لبناني، بكل منطقة لبنانية وبمصير كل لبنان، وتبني جيشاً قوياً ومقدرات وطنية كبيرة لمواجهة هذه الأخطار".

ضمن هذا الإطار اقترح على المركز الاستشاري تشكيل لجنة عمل لترجمة ما تفضل به سماحة السيد في الواقع الملموس ولطرح صيغة ناضجة لبناء الدولة اللبنانية الديمقراطية والمدنية والعادلة. ونظراً لما يتطلب هذا العمل من وقت (من سنتين إلى ثلاث)، فليس هناك أي مانع من التطرق، بشكل موازن، إلى الأمور الآتية الواردة في الورقة الخلفية للاجتماع.

(ب) كيفية فهم التدخل الحالي لحزب الله في سوريا

ما من شك في أن تصدي حزب الله للعدوان الإسرائيلي المستمر قد أكسب الحزب احتراماً وتعاطفاً ليس فقط بين اللبنانيين بل أيضاً لدى الجماهير العربية والإسلامية. والسؤال المطروح هو هل يمكن سحب هذا الاحترام والتعاطف على موقف الحزب من الحرب الدائرة حالياً في سوريا؟ لا أعتقد ذلك. فالوضع في سوريا معقد ولم نستطع بعد فهم كافة أبعاده وخلفياته، ناهيك عن انعكاساته اللبنانية التي بدأت تظهر جلياً من خلال التفجيرات الإرهابية التي تتبناها التنظيمات المتطرفة.

إن الموقف القومي المتزن بالنسبة للحرب السورية بعد مضي حوالي ثلاث سنوات على اندلاعها والتي أسفرت حتى الآن عن سقوط أكثر من مئة وخمسين ألف قتيل وأكثر من مليون

ونصف مهجر في الدول المتاخمة لسوريا، وخاصة لبنان، هو الضغط الجدي على كافة الأطراف، النظام والمعارضة، من أجل التفاوض للوصول إلى حد أدنى من التفاهم وإنهاء الاقتتال. ومن هنا تبرز أهمية دعم كافة الأطراف التي تتصف بالوطنية والديمقراطية والقومية.

الأستاذ نبيه البرجي

نحن أمام أزمة بقاء وأزمة وجود، ومكانتنا الآن على خط التماس بين قتلى بنغازي وراهبات معلولا. حتى لو سلمنا جدلاً بإمكانية طرح السؤال حول الموجبات السياسية والإصلاحية في بلد تتعرض فيه المقاومة للاغتيال البشع والمقرف والمنمط والمتخلف. بالنسبة للعملية الإصلاحية الكلام هو من فوق ومن تحت، من فوق يعاني لبنان من نقص دراماتيكي في رجال الدولة، ومن تحت لبنان يعاني من أزمة مفاهيم وأزمة علاقات على كل المستويات. هناك مفكرون كبار يدخلون السيكار يتراقصون الآن بين جاذبية المال وجاذبية الإيدولوجيا. لن أذهب في التشاؤم حد القول إنه لم يعد هناك مكان للحلم. فلنحلم ونقول بهيئة تأسيسية تضع قانون انتخاب ينتج ناخباً حقيقياً ومنتخباً حقيقياً. وحينذاك يوضع دستور بنصوص غير ملتبسة وتصنع أفقاً للناس وللبلد على أن يتقاطع ذلك مع قانون أحزاب لأن أداء بعض الأحزاب، ثمة طغاة بخمس نجوم، ترى أداءهم يشبه لغة الكهوف وليس المجتمعات.

الأستاذ رياض صوما

المهم قبل الكلام الإيجابي السؤال: ما هي الشروط التي تسمح بإبقاء استخدام كل وسائل الصراع دون مستوى الانفجار الشامل. هنا يبدو الاستخدام التكفيري للدين من قبل بعض اللاعبين هو الخطر الرئيسي على مجمل التوازنات. ومن هنا أعتقد أن المهمة الأولى في المنطقة وفي لبنان هي منع استخدام هذه الوسيلة بالصراع والتنافس. وبالتالي الاستنتاج الأول: كيف نستطيع أن نؤمن إجماعاً سياسياً واسعاً من الدينيين المعتدلين من جميع الطوائف لوقف استخدام القتل العشوائي. والتصدي للتكفيريين. وهذا يفترض استخدام كل الوسائل من الثقافة حتى السلاح. لذلك أنا مع ما يقوم به حزب الله وأدعو القوى الأخرى إلى ضرب هذه الظاهرة لأن الكلام معها لا ينفع ويجب ضربها عسكرياً.

ثانياً: استكمالاً لهذه المهمة لا بد من التفاف الشعب حول الجيش في لبنان وحول ما تبقى من الدولة. ويرأبي هناك دولة، اقتصادياً الدولة قائمة، وغير اقتصادياً قائمة، ولكن هناك نواقص يمكن ملؤها عبر هذا الإجماع السياسي الواسع، ويجب تأمين غطاء سياسي للجيش لا تؤمنه القوى السياسية الفعلية الحالية لأنها مرتبطة بمحاور لا مصلحة لها بتماسك لبنان والبدل هو إجماع سياسي شعبي يمكن أن تكون المقاومة جزءاً أساسياً منه.

ثالثاً: على المدى البعيد لا حل لمشاكل المنطقة إلا بعودة التيار المدني العربي التقدمي الديمقراطي وهذا ليس مشكلة مرحلية لا مع حزب الله ولا مع أي قوة أخرى معادية للاستعمار ولإسرائيل وتجد في المرجعية الدينية مشكلة، بالعكس في أميركا اللاتينية يقوم أحسن تحالف بين الشيوعيين واليساريين والوطنيين والكنيسة المقاومة للسيطرة الأميركية. ماذا يمنع أن ننقل هذه التجربة حيث يستطيع الديمقراطيون والعروبيون والتقدميون إنشاء تحالف الكل والكل يقبل الكل من أجل بناء هذه الدولة بعد ضرب عناصر تفكيكها المتمثلة بالمشروع الأميركي التكفيري الصهيوني.

الحاج غالب أبو زينب

كل ما يجري في لبنان في هذه المرحلة خصوصاً له علاقة بالأزمة الكبرى في المنطقة، وعلى ذلك فالحديث عن التفاصيل اللبنانية ومدى مقدرة اللبنانيين في تركيب الوضع الداخلي يصبح حديثاً ضعيفاً حتى لا أقول غير ذي معنى.

في لبنان فريق لا تهمة مصلحة لبنان بقدر ما يستجيب لإرادة خارجية، هذا الفريق على الرغم من زعمه بأنه يريد مصلحة لبنان لا يريد في الحقيقة إلا تحقيق مشاريع السيطرة والسلطة على قاعدة انتصار مشروعه.

هذا الفريق كان ينتظر إسقاط النظام في سوريا ليأتي نظام آخر موالٍ لهؤلاء وكانوا يتحفزون لاستلام السلطة. إن الوقوف في وجه استهداف سوريا **أمر مهم وضروري**، نحن واضعون وهذا الفرق بين الجهتين هذا كله يقود إلى نقطة أساسية وهي أن حزب الله هو أحد الضمانات الأساسية في لبنان التي تمنع الانزلاق نحو تدمير هذا البلد بالمعنى الطائفي والمذهبي.

في موضوع بناء الدولة. أعتقد أن الحديث عن هذا الموضوع في هذه اللحظة السياسية في غير محله وفي غير أوانه. الحديث عن إصلاحات لها علاقة ببنية السلطة وتوزيع الحصص بين السياسيين والإيغال بطائفية ومذهبية الأمور بحيث كل طرف يريد أكثر من الآخر. لكي تعيد ترتيب السلطة في لبنان يجب أن ننتظر ماذا سيجري في المنطقة وعندها الحديث عن إقامة توازنات سياسية في الداخل اللبناني أفضل أو أقل سوءاً.

الأستاذ محمد خواجه

أعتقد أن نظامنا السياسي بطبيعة تكوينه ولآد للأزمات الداخلية وجاذب للأزمات الخارجية. لبنان بلد طالما شهد صراعات على خلفيات طائفية، لكن المخاطر التي نواجهها اليوم هي غير مسبوقه حتى في عز تلك الصراعات الأهلية. كانت الأزمات التي عانى منها لبنان تقع ومحيطه مرتاح ومستقر فكان يمكن مد اليد إليه إما له أو عليه، لكن كان يستطيع أن يساعدنا بشكل أو بآخر لإيجاد تسويات لأزماتنا الداخلية. اليوم بالعكس، المنطقة كلها مضطربة. الجار

الأقرب سوريا هو الأكثر اضطراباً. هذا الأمر ينعكس علينا بقوة، بالسياسة، بالأمن، بالاقتصاد، بالاجتماع. ونحن نعاني من تداعيات الوضع السوري وصولاً إلى العمليات الانتحارية التي تقوم بها جماعات الإرهاب التكفيري وهذا أمر غير مسبوق. ومن يعتقد أن هذا الخطر يستهدف جماعة بعينه أو حزباً بعينه أو منطقة معينة هو واهم لأن هذا الخطر يطال كل اللبنانيين بأرزاقهم وحياتهم ومستقبل أبنائهم ومواجهة هذا الخطر يجب أن تكون مشتركة. في ظل الوضع الإقليمي الصعب والأوضاع الداخلية المنقسمة بطريقة حادة وعنيفة لا يمكن أن ننتج تسوية كبرى. في لبنان خصومات سياسية وليس عدوانية لأن العدو الوحيد لنا جميعاً هو الكيان الصهيوني. وتحت سقف هذه الخصومة يجب أن نبتدع تسويات مرحلية آنية. وكما أنتجنا هذه التسوية التي هي الحكومة يمكن إنتاج تسويات أخرى تحفظ على الأقل أمننا واستقرارنا فلا نذهب إلى حرب أهلية أخرى. نحن محكومون بالتسويات الداخلية حتى تأتي لحظة التسوية الكبرى ونكون جاهزين لتلقفها والتفاعل معها والخروج من النفق.

د. ألبير داغر

كيف يتكيف لبنان مع الأزمة الراهنة، وكيف يتعامل مع تحدياتها: ماذا يتوجب عليه على الصعيد السياسي، وماذا يتوجب عليه على الصعيد الإصلاحي. إن طرح هذا الموضوع على النقاش دليل اهتمام بالرأي العام الداعم للمقاومة، ولكي تبقى مقنعة لجمهورها ولا تحمله أكثر من استطاعته على صعيدين:

1) تكيفها مع النظام الفاشل القائم؛

2) إنعدام أي أفق إصلاحي في المدى المنظور في أجندتها السياسية.

وقد تضمنت ورقة عمل المركز ما يأتي:

- الاكتفاء بإدارة الأزمة، مع العمل ما أمكن على تخفيف انعكاساتها، وضمن القواعد الراهنة.

- حماية لبنان في الظرف الحالي تفترض البحث عن حلول انتقالية سياسية وإصلاحية

- البحث عن حلول ذات طابع عميق ودائم، وتطبيق إصلاحات جوهرية

الأسئلة المطروحة:

كيف يمكن الحفاظ على الحد الممكن من الاستقرار والأمن ووحدة الدولة؟

ما هي الإصلاحات الانتقالية أو الدائمة المطلوبة.

والجواب:

المقاومة هي حركة تحرر وطني بالمعنى التقليدي والمتعارف عليه في الأدبيات السياسية. حملت حركات التحرر الوطني مشاريع ذات محتوى اقتصادي واجتماعي. وتلك التي تعاطت

بخفة مع هذه الأمور انتهت نهاية وخيمة، وأسقطت مشروعية مشروع التحرر الوطني الذي قادته.

ينبغي أن تبلور المقاومة مشروعاً متكاملًا، وينبغي أن تطرحه على الرأي العام. وسيمر وقت طويل قبل أن يتم تعميم الأفكار التي يحملها المشروع ويقتنع بها الناس والأحرى إذن البدء من الآن.

- على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي:

أعتقد أننا نمتلك البرنامج الاقتصادي والاجتماعي البديل. وما كتبته شخصياً على مدى الخمس عشرة سنة الماضية يمكن أن يفيد في بلورة مشروع إصلاحى قابل للتنفيذ. ما المخيف في أن نقترح في البرلمان مشروعاً يتضمن إجراءات في السياسة التجارية (إعادة العمل بالرسوم الجمركية) وسياسة التمويل (إنشاء مصرف وطني للتنمية) والسياسة التكنولوجية (إنشاء جهاز إداري لإدارة العلاقة مع المؤسسات التي تم اختيارها لبناء قدرتها التكنولوجية، وإدارة الحوافز التي توفر لها. هذه كانت مقارنة تاييلندا للتنمية وقد نجحت، واقترحتها أليس أمسدن لكل بلدان العالم الثالث المعنية بتحقيق تنميتها، أي "تصنيعها المتأخر".

- على صعيد إعادة بناء النظام السياسي في لبنان، وتحديد كيفية تموضع لبنان في محيطه الجديد

هل نستمر بتحمل النظام الفذ الذي جاء به "الطائف"، ولماذا نقبل باستمرار نظام كلّف تهجير أكثر من ثلث قوانا العاملة بعد عام 1990. هل تقاسم السلطة على الطريقة التي حصلت هو الحل الوحيد؟ هل أجاب أحد عن هذه الأسئلة؟ كلا. فلنطرح إذًا على اللبنانيين ما يفكرون فيه للغد.

كيف نتوضع في المشرق العربي الجديد، ولم لا نكون سباقين ومعنيين بالمشرقية، أي وحدة "المشرق العربي" السياسية، كأفق للبنان. هذا موضوع آخر للبنانيين.

الأستاذ عبد الله جبري

لعله صار من نافل القول أن النظام السياسي في لبنان هو من جهة مؤلّد للأزمات التي تعالج في كل مرة بـ"حبة أسبرين أو مخدر"، دون الدخول في صلب العلاج الحقيقي والناجح. وهو من جهة ثانية، يحكم هذا الواقع السياسي المأزوم بالاستمرار، ويكون كرجع صدى لطرق نحاس الواقع القومي، والإقليمي أو الدولي، الذي يرخي بكل ثقله على الواقع الداخلي.

ومع الأسف، فإن كل علاج يتوافر في فترة ما يكون في نتائجه أسوأ مما قبله. هكذا في العالم 1952 أطيح ببشارة الخوري، وجاء كميل شمعون باسم الجبهة الاشتراكية الوطنية، فكان أن تحطمت الحياة السياسية الوطنية باعتماد الدائرة الفردية انتخابياً، فبدأت زعامات الأحياء

والزواريب والعشائر تتكرس، لنتتهي هذه الفترة بأزمة 1958، التي سماها بعضهم "ثورة"، وبعضهم الآخر "انتفاضة"، لكن في كل الحالات تداخل فيها الوطني بالقومي بالإقليمي بالطائفي...

منذ العام 1958 تداخلت المطالب الإصلاحية بالواقع السائد على الساحة العربية، وبصراع الجبارين على المستوى الدولي، دون أن تتوافر المناعات والصمامات الوطنية، فاندفعت البلاد نحو الأزمة الكبرى في العالم 1975. التي أخذت أشكالاً مختلفة، كان أبرزها التحالف العلني والمطلق لبعض اللبنانيين مع العدو الصهيوني.

لم تنته هذه الأزمة عام 1989 باتفاق الطائف، كان لها وجهان متناقضان: الوجه المشرق في تعاضم المقاومة التي حققت الانتصارات العظيمة على العدو. والوجه المظلم بانتهاج اقتصاد السوق المتوحش، الذي راكم الدين العام بشكل مخيف على البلاد، وأسهم في تدمير الحياة السياسية التي بدأت تتحسر شيئاً فشيئاً لتتصر في أتون الطائفية والمذهبية التي نعيش مظاهرها الخطيرة الآن، والتي منها تتوالد الحركات التكفيرية والتطرف، والتي لا تخدم في نتائجها إلا العدو.

لذلك هناك عدة خطوات عملية هامة يجب أن تتم في هذه الفترة، لعل أهمها أمران:

- اقتناع الجميع بأن خطر الإرهاب التكفيري سيطالهم.
- العمل على التخفيف من أهداف المخطط: التقسيم- الفتنة المذهبية وبالتالي إشغال المقاومة عن هدفها الأساسي- الانشغال عن القضية الأم فلسطين.
- إقرار قانون انتخابي عصري يساعد اللبنانيين على الخروج من أزمتهم ويؤسس لدولة المؤسسات.

النائب د. بلال فرحات

لا يمكن التطرق للداخل اللبناني بهذه البساطة خاصة أن الواقع الذي يحيط بالمنطقة ككل هو مشروع انطلق من فكرة كبيرة ونحن كلنا نعرفها وهي مشروع الشرق الأوسط الجديد. هذا العنوان الكبير الذي انضوت تحته عناوين متعددة وكبيرة حتى من ضمنها ما سمي ثورات شعبية استغللت لنتتهي في مكان آخر.

وهذا الواقع من خلال ما يحصل في المنطقة هناك انقسام عامودي واسع في العالم. المنطق من خلال الانقسام العامودي له أسبابه وخاصة أن أميركا والدول الموالية لها تعاني من مشاكل كبيرة تحاول أن تنهي مشاكلها من خلال منطقة الشرق الأوسط خاصة في ظل نمو وتطور دول اقتصادية تميزت بدول البريكس. التي تميزت بإمكانات وثروات جديدة ظهرت في العالم وهناك هدف آخر. يجب النظر إلى لبنان كجزء من المنطقة الإقليمية ككل ولبنان بحد ذاته يقع منذ

زمن تحت الوصاية بشكل أو بآخر. دائماً هناك من يؤثر على لبنان بالمواقف. وهو يتأثر بما يجري في سوريا خصوصاً، لم يكن يوماً حزب الله إلا مع الإصلاحات في سوريا وكان ينادي بها ويسعى لها لكن كان هناك من لا يريد الإصلاحات وإنما يريد الإطاحة بالنظام من أجل المشروع الذي تكلمنا عنه وهو مشروع الشرق الأوسط الكبير. هذا المنطلق كان السبب في تطور الأحداث. وفشل ما يسمّى "الجيش الحر" في القيام بمهامه. وما يجري في سوريا عبارة عن حرب مستمرة ضمن الانقسام العمودي في العالم حول تشكيل الشرق الأوسط الجديد ومن يرعاه. والنتيجة التكفير في سوريا هو آخر الأوراق التي تلعبها أميركا من أجل تحصيل ما لم يمكن تحصيله إلى الآن وكذلك محاولة امتداده للبنان.

في الداخل اللبناني نحن ننادي دوماً بالحوار لتقريب وجهات النظر من أجل الحفاظ على الأمن ودرء المخاطر عن لبنان.

د. غالب أبو مصلح

إن المشكلة اللبنانية ليست حديثة ولن تحل بالتالي غداً بأي شكل من الأشكال. وكان هناك لغزاً يمكن أن يحل بين ليلة وضحاها. إن أسباب الأزمة تاريخية واقتصادية واجتماعية وسياسية والحلول لا يمكن أن تكون إلا بكل هذه الأبعاد. كان لبنان ينفجر عند كل مفرق أو تحولات سياسية كبيرة في المنطقة والجيش كان ينفجر. الجيش لم يكن ضماناً لأحد سنة 1982. لأن الجيش ليس مستقلاً عن هذا النظام وهو ابن هذا النظام وهذه الطبقة الحاكمة لكنه الآن لا يؤدي دوراً سلبياً خاصة ضد المقاومة وهذا أمر جيد. على كل حال إن حل مشكلة لبنان ليست داخل لبنان، المنطقة كلها مأزومة والعالم كله مأزوم. العالم يمر بحالة تحولات كبرى. هناك نظام رأسمالي حكم هذا العالم بقيادة الولايات المتحدة منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية وهو يتفكك بكل مؤسساته حين أتى المحافظون الجدد إلى السلطة في أمريكا وبريطانيا تبناوا إيديولوجية الليبرالية الجديدة. هذه الإيديولوجية أيضاً سقطت إلى حد بعيد. وأغلب من نالوا جوائز نوبل في الاقتصاد سقطت كل طروحاتهم، وهي لا تساوي شيئاً بالملوك. كانت تعطى كلها لأسباب سياسية وليست نتيجة دراسات عميقة. الولايات المتحدة متشبثة بنظامها الذي تستفيد منه إلى أقصى الدرجات، البنك الدولي، صندوق البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية، وهي لما عجزت عن معاقبة الدول بالعنف المسلح بدأت تمارس عنفاً أقصى عن طريق المقاطعة والحصار وعانى العديد من الدول من هذه المشكلة وخاصة إيران. الآن العالم كله مأزوم وفي تحول. أميركا اليوم تقول إنها تريد تخفيض الجيش إلى أدنى عدد وهناك خفض بموازنة الدفاع الأميركية فقط لأنها لا تستطيع القتال وليس لأنها لا تريد القتال وهذه مشكلة أوروبا أيضاً. طبعاً هناك عالم جديد ينهض ويتمثل بالدول الناشئة. وفي هذه التحولات هناك صراع بشكل مستمر. والصراعات

مترابطة. الصراع في بحر الصين الجنوبي مرتبط بالصراع في أوكرانيا وبالصراع في سوريا وفنزويلا. بالتالي لا يمكن أن نتأمل بحصول استقرار في لبنان إلا إذا حصل استقرار في بقية دول المنطقة.

نحن جزء عضوي من هذه المنطقة وكل الكلام عن تحييد لبنان عن مشاكل المنطقة هو خيال، لكن لبنان يعاني مشكلة هذا النظام الذي بُني منذ فترة المتصرفية حول بيروت وضواحي بيروت كمنطقة حرة فعلاً. هذه المنطقة كانت تنتج خدمات إلى داخل المشرق العربي وتستقبل فوائد مالية. كانت مركز خدماتي. واستمر هذا المركز حتى سنة 1975. وكان يقال إن لبنان هو سويسرا الشرق بسبب هذا الدور المميز. كان السوق اللبناني سوقاً للعرب. والمصارف اللبنانية مصارف العرب والمرفأ مرفأ العرب. كان هناك ازدهار فعلي وهذا الازدهار انتهى عملياً لأن لبنان فقد دوره كمركز مالي وثقافي وتعليمي وتجاري وأتى الاجتياح والحرب لتفاقم الأزمة ومشكلة النظام اللبناني. منذ 1993 عندما أتى الحريري وحاول أن يستعيد هذا الدور البائد وفشل فشلاً ذريعاً لأن لبنان تغير والمحيط تغير ومحاولة استعادة هذا الدور كلفتنا كثيراً دون فائدة. علينا أن نفكر استراتيجياً في ما يحدث في لبنان وفي المنطقة ولا حل إلا ضمن رؤيا لما يجري في المنطقة. أما كيف نتفق الآن أنياً لنحل مشكلة ما فموضوع آخر. ليس هناك تصور واضح لمستقبل المنطقة لدى الفاعلين في لبنان وبالتالي تأتي التكتيكات بعيدة عن رؤيا استراتيجيه شاملة ويمكن أن تضيع ولا تصل إلى أي شيء.

د. عصام نعمان

لديّ ثلاث ملاحظات بشأن ثلاث مسائل تشكّل جوهر الصراع في المنطقة:
أولاً، يواجه الوطن العربي في المرحلة الراهنة مخططاً أميركياً متعدد الجوانب والأغراض أبرزها:

1. إيجاد نظام بديل من النظام الإقليمي (جامعة الدول العربية) المنهار لرعاية مصالح دول الغرب الأطلسي وحماية أمن "إسرائيل".
2. مواجهة إيران النووية واحتوائها.
3. تفكيك وحدة كل من الكيانات (الدول) المحيطة بـ "إسرائيل" والاستعاضة عنها بطوق من جمهوريات الموز القائمة على أسس مذهبية أو قبلية أو إثنية تكون غير قادرة على مواجهة الكيان الصهيوني .
4. الترسمل على الخطوات السابقة الذكر لتصفية قضية فلسطين من جهة والحوؤل دون عودة روسيا إلى منطقة شرق المتوسط من جهة أخرى.

5. صعود حركات الإسلام السياسي والتيار التكفيرى بعد اندلاع انتفاضات ما يسمى الربيع العربي.

ثانياً، لبنان مستهدف بالمخطط الأميركي- الصهيوني ومتأثر بمفاعيله السياسية والأمنية والاقتصادية الأمر الذي أدى إلى:

1. تفكيك النظام السياسي وانهياره مع ما يرافق ذلك من تصدع الوحدة الوطنية واستثناء الطائفية والمذهبية على نحوٍ لم تبقَ معه مؤسسة لبنانية مشتركة إلا الجيش والعملية (المصرف المركزي).

2. وجود نوع من التكافؤ بين القوتين الرئيسيتين في الاصطفاف السياسي الراهن (8 و 14 آذار) ما أدى إلى شل المؤسسات الدستورية وتفاقم الأزمة الاقتصادية الاجتماعية.

3. بروز حزب الله والمقاومة كأقوى جماعة سياسية وعسكرية بين القوى المتصارعة رغم تحمله منفرداً أعباء مواجهة الكيان الصهيوني من جهة، ومن جهة أخرى التحدي الطارئ المتمثل بالأزمة السورية والقوى الأمبريالية التي تقوم باستغلالها الأمر الذي حدّ من قدرة الحزب على لعب دور مؤثر في عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

4. وجود استحقاقات دستورية وسياسية لا بد من مواجهتها والوفاء بمتطلباتها: حكومة وطنية جامعة ومتوازنة، انتخاب رئيس جمهورية جديد قبل 25 أيار، ووضع قانون انتخاب جديد يكفل انتخاب مجلس نواب ذي طابع تأسيسي.

5. رغم كل هذه التحديات والكوابح والمعطّلات يبقى العامل أو العوامل المحلية الأفعال في هذه الآونة بسبب انحسار نفوذ الأطراف الخارجية التي تتدخل عادةً في تشكيل العهود السياسية اللبنانية.

ثالثاً، اتجاه القوى الوطنية داخل قوى 8 آذار وحلفائها وتلك الملتزمة القضية الوطنية والاجتماعية من خارج الأحزاب العاملة إلى العمل من أجل الوفاء بمتطلبات استحقاقين رئيسيين: الأول، مواجهة المخطط الأميركي الصهيوني ولا سيما في ساحات سوريا ولبنان والعراق التي باتت، واقعاً وفعلاً، ساحة واحدة.

الثاني، اجترح قانون ديمقراطي للانتخابات على أساس نظام التمثيل النسبي ولبنان كله دائرة انتخابية واحدة من أجل ضمان انتخاب مجلس نواب تأسيسي يُسهم في إعادة تأسيس لبنان وطناً ودولة.

الأستاذ محمود حيدر

أتصور أننا إذا عرفنا الظاهرة التكفيرية الآن من أين جاءت وكيف تعمل وإلى أين تؤول فعلاً نكون أنجزنا مهمة كبيرة على مستوى التنظير لهذه المرحلة وإضاءة جوانب مهمة أمام القرار السياسي. لبنان ظاهرة جيوسراتيجية منذ تأسيسه حتى اليوم، ربما انكشف اليوم أكثر لأن الناظم التاريخي لهذا البلد منذ 1975 وأعني الناظم السوري قد تصدّع، هذا هو السبب الأساسي لفضاعة هذه الصورة التي نعيشها اليوم.

تشكلت الحكومة بعد عشرة أشهر من الأخذ والرد بلفتة بسيطة جداً جاءت من الخارج. ماذا يمكن أن نفعّل؟ إذا عدنا للورقة التي قدّمها المركز نجد أن هناك ثلاث رؤى أنا إميل إلى الرؤية الأولى وهي الرؤية الواقعية وهي التي يعمل بها كل السياسيين ومراكز القوى في لبنان والتي تشكل حقيقة المعادلة الإقليمية والدولية في لبنان وهي أننا أمام أزمة مفتوحة. وإذا نظرنا إلى أزمات الخارج المفتوحة تهون علينا أزممتنا؟ الرؤية الأكثر واقعية لا الأكثر مطلوبة هي التي نقول إننا نمر بمرحلة اجتياحية، الكل مضطرب فيها حتى الفاعلون في حالة اضطراب ولا رؤية واضحة لديهم، حتى أميركا تعيش حالة اضطراب ليست لديها إستراتيجية، واضحة وهي تتكيف مع كل التحولات وتلحظ موازين القوى وتعمل على أساسها.

د. أحمد مّلي

لا يمكن فهم ما يجري دون فهم موقع لبنان الإقليمي، في هذا الإقليم، دائماً كان لبنان يتأثر أكثر منه فاعل ربما الآن تتغير المعادلة لكن منذ الاستقلال حتى الآن لبنان ينفعل وإقليم يفرض. دائماً في لبنان توترات ونزاعات وكان الإقليم يتدخل دائماً ويقول كلمته الأخيرة بالنسبة لشؤون اللبنانيين. الإقليم تغيرت ملامحه حيث المكون العربي فيه كان حاضراً. الإقليم البعيد مثل التركي والإيراني كان بعيداً مقابل المكون العربي، بمعركة ايزنهاور كان المكون العربي هو الأساس في المعادلة.

الآن نحن أمام حالة سيولة إقليمية سواء الإقليم المباشر أو الإقليم الأوسع، كادت أعمدة هذا البيت تنهار، أين مصر؟ أين العراق؟ أين سوريا؟ تركيا تدخل الآن مساراً لا نعرف إلى أين يؤدي، السودان على فقره كان يرسل قواتاً بحرب تشرين وإلى لبنان، الآن السودان منفصل ماذا يجري في ليبيا؟ لبنان المنفصل أمام ضعف الإقليم وبروز المقاومة أصبح فاعلاً لكن لن أبالغ. اعتقد أنه أمام هذه السيولة على مستوى الإقليم نحن أمام نزاع أو صراع لا يمكن التحكم فيه بانتظار تشكل وضع إقليمي جديد وهذا سيحتاج إلى الوقت. بالتأكيد على مستوى الإقليم إيران أقوى وأكثر حضوراً وفاعلية.

الأستاذ نصري الصايغ

أود أن لا يُساء فهمي وأن لا أُقرأ كشخص مهزوم أو مأزوم لكن أنا في مرحلة من عدم اليقين لإرتجاج الأرض حولي وتحتي وكثرة العواصف والدماء وقد فقدت الصلة بالعقائد والأفكار وصرت وثيق الصلة بالوقائع والأحداث. لذلك سألتزم السؤال الأول كيف يمكن في هذه المرحلة المضطربة الحفاظ على الحد الممكن من الأمن ووحدة الدولة وضمن دوران عجلة المؤسسات مع احتمال وقوع أخطاء جسيمة.

الاقتراح هو التالي: أن يعترف الفرقاء اللبنانيون بأن انقساماتهم شرعية وليست مصطنعة وأنها جدية بأن تكون ممثلة في أرض الواقع بالتمام والكمال. وهذا الانقسام ليس جديداً. فهو انقسام ماضي وحاضر له مستقبل أيضاً. هذا الاعتراف المتبادل بالانقسام قائم أيضاً على مرجعية شعبية وليس مصنوعاً في الخارج. وكل فريق له قاعدته الشعبية الطائفية فلنعترف بذلك. الأمر الثاني القبول بهذا الانقسام وأن هناك ميثاقاً وطنياً لتنظيم الانقسام إلا أنه لم ينجح. عملوا اتفاق الطائف لتنظيم الانقسام ولم ينجح فلنتواضع وننظم هذا الانقسام ليس على قاعدة التوحيد وإنما على قاعدة القول بالتمديد والهدف من كل ذلك هو إدارة الانقسام. وأسباب هذا الانقسام أصبحت معروفة وهي من طبيعة هذه البلاد وليست مفروضة من خارجها. الانقسامات في المجتمعات هي إما انقسامات مذهبية أو إثنية أو طائفية والإدارة السياسية لهذه المجتمعات إما أن تكون ديكتاتورية تصل فيما بعد إلى مرحلة صهر المجتمع في وحدة قومية أو وحدة وطنية أو تكون نظاماً ديمقراطياً قائماً على ما يُسمى العيش المشترك أو التقاسم المشترك ونحن فشلنا في الاثنين. الأنظمة الاستبدادية لم تنشئ وحدة والأنظمة الطائفية أنشأت محاصصات ولذلك نحن في هذا القاع من الانقسام.

يقتضي ذلك بلوغ حالة من التهدئة بين اللبنانيين أو الهدنة، إذا كان بالإمكان صياغة ميثاق مذهبي لإدارة سلمية لهذا البلد. القوى الحالية المتصارعة في المنطقة بأدواتها القتالية وبأدواتها المذهبية والفكرية والدينية تدفعنا لأن نتحضر نحن كلبنانيين للمحاصصة السلمية عندما يحين موعد تقسيم المنطقة واقتسامها. تنقسم في الداخل وتُقتسم من حيث كونها مناطق نفوذ للقوى الإقليمية والدولية التي تشتغل حالياً في نهج الانقسام والتقسيم. ولن يتاح لأي فريق في مجتمعات منقسمة إثنيةً وطائفيًا أن ينتصر على فريق آخر، بينما في السياسة ينتصر فريق على فريق. بالعقائد قد ينتصر فريق على آخر لكن بالمذاهب لا. المنطقة بقواها الفعلية مستحيل أن ينتصر فيها واحد على آخر أو مذهب على مذهب أو طائفة على طائفة. إنما يمكن أن تكون الخسائر متفاوتة. صورة المنطقة هي التقسيم طالما أن الأدوات الفاعلة على مستوى القتال ليست على مستوى حوار الأفكار بل على مستوى القتال. النموذج اليمني سوف يكون معممًا، ستة أقاليم.

نحن موجود لدينا كانتونات وحصص. من هنا نجد أن المطروح لهذه المنطقة أن نكون شيء من النموذج السلمي لهذا الانقسام.

هناك شرطان: هل يمكن إقناع رجال الدين في لبنان أن يضعوا ميثاقاً دينياً يلتزمون به ويتبنونه في محاربة التكفير، بإظهار الدين بوجهه الحقيقي الروحي؟ فليضع كل منا نفسه في المعسكر الآخر ولننظر ماذا يقول. لذلك إذا عمل على وضع ميثاق بين رجال الدين في لبنان نستطيع أن نوفر الكثير من الآلام على اللبنانيين وأن ننظم انقسامنا بطريقة حضارية، وينعكس ذلك على الإعلام أحد أدوات السم والقتل في لبنان.

الأستاذ فارس أبي صعب

كانت الجلسة مفيدة أكثر لو ركزت على مسألة أساسية وهي أن ثمة استحقاقاً يعيشه لبنان اليوم بغض النظر عما يحدث في الخارج في المحيط. هناك دولة مأزومة وهناك علاقات مأزومة بين الأطراف إلى حد بعيد ودخلنا بمرحلة حكومة جديدة مرحلة إدارة أزمة. يوجد طرف أساسي في لبنان هو حزب الله والقوى الحليفة له وهم يحتاجون إلى رؤية لكيفية إدارة هذه الأزمة والتعاطي مع المرحلة المقبلة في هذا الإطار. لم يكن هناك من داعي للذهاب إلى الصراعات الإقليمية والدولية. نظرنا للتناقضات الإقليمية والدولية هناك قد نوافق عليها ولكن الخلاف يتمحور حول كيفية التعاطي مع الملفات الداخلية هل هناك إمكانية للإصلاح أم لا؟ هل المطلوب انقلاب شامل للإصلاح؟.

أعتقد أن حزب الله والقوى المتحالفة معه من الضروري أن يكون لديها أجندة للتعاطي مع المرحلة المقبلة في لبنان وأساس هذه الأجندة أن تأخذ مصالح الناس في الحسبان. هناك أزمات اجتماعية وأزمات اقتصادية تتفاقم والوضع المستجد بعد ظاهرة الانتحاريين فاقمت الأوضاع أكثر سواء في الضاحية أو غيرها. تحتاج إلى صراعنا مع الامبريالية والرجعية العربية صراع طويل ولن يحسم في المدى القريب ولكي نستمر في هذه المعركة وفي هذا الصراع يجب أن نحسن وضعنا الداخلي.

لم نستطع في المرحلة السابقة الخروج من الزوايا التي زجنا فيها الفريق الآخر، بما فيها من قضايا خلافية تفصيلية، لكن لنأخذ السجال الوطني نحو أماكن أخرى نحن محقون فيها أكثر وبالتالي يمكن تحقيق بعض الإصلاحات في البلد.

د. محمد طي

أرى أن ما يجب القيام به يجب أن يتم على أساس المدى القصير والمتوسط والبعيد، لا أن يقتصر على أحد هذه المديات، لأننا إذا اقتصرنا على المدى القريب فقد نفاجاً بالخطة متوسطة المدى وتضيع الجهود هدرًا.

كما أن العمل قصير أو متوسط المدى يجب أن يتم في ضوء الخطة الأبعد وإلا قد تتناقض المحاولات أو نسير في حالة عمى سياسي قد لا تؤدي إلى نتيجة، فقد قال الإمام علي "ع": من سار على غير طريق لا يزداد عن هدفه إلا بعداً.

أما في ما يخص موضوع التكفيريين فرأيي أن معالجته يجب أن تتم بنفس الطريقة وبأساليب متزامنة، وذلك بالتصدي المسلح إضافة إلى حملة سياسية مركزة تعمل على استقطاب كل الذين يمكن أن يكونوا من ضحايا الإرهاب الذي سيطال كل من لا ينتمي إلى إيديولوجيته وصفوفه. على أن يترافق ذلك مع عملية كبرى يقوم بها علماء الدين من كل الطوائف وبشكل معمق ومكثف تتورّ الشباب وتقطع سبل إغوائهم وإغرائهم التي يمارسها التكفيريون من أجل غسل أدمغتهم وكسبهم إلى مشاريعهم.

أخيراً فيما يتعلق بالدخول إلى سوريا، أعتقد أن هذا الأمر لا يمكن التهرب منه وذلك لأسباب منها:

عندما رُسمت الحدود بين لبنان وسوريا رسمت على أساس جغرافي لا على أساس ديمغرافي، فبقيت أعداد من اللبنانيين في قرى داخل سوريا مثل زيتا وبلوزا وبيش ومعيان، وفي الآونة الأخيرة راح أبناء هذه القرى يتعرضون يومياً للاعتداءات من قتل وخطف واغتصاب دون أي حماية وفي غياب تام للدولة اللبنانية ما استوجب التدخل لإنقاذهم.

1. إن المسلحين السوريين يفسحون في المجال للعدو الصهيوني بأن يتمدد داخل سوريا، ما يؤدي إلى تطويق المقاومة به من كل جانب.

2. إن التكفيريين لا يعترفون بأي حدود بين الدول وهم يتحركون بكل حرية بين لبنان وسوريا والعراق وهم سيكونون يوماً بين أحيائنا وبيوتنا إذا لم نتصد لهم ونبعد خطرهم.

الكلمة الختامية

رئيس المركز السيد عبد الحليم فضل الله

لقد كان هناك عصف أفكار يُبنى عليه ونحن ما زلنا ضمن انقسام واضح بالرؤية. هناك من يغلب العناصر المحلية بالنظر إلى الشأن اللبناني والأزمة اللبنانية وهناك من يغلب العناصر الخارجية والإستراتيجية. حتى داخل الأزمات هناك عناصر محلية ينبغي أخذها بعين الاعتبار، لكن لا نستطيع وضع تكتيكات دون إستراتيجية خاصة بالمنطقة وليس بلبنان وحده، وهي التي تحكم مستقبل المنطقة، والذين هم خارج اللعبة إما أن تصوراتهم الإستراتيجية غير واضحة بالنسبة لهم كونها مرتبطة بغيرهم أو أنهم لا يملكون تصورات أصلاً.

الأمر الثاني، لا بد من تعريف الصراع في المنطقة اليوم بطريقة واضحة ودقيقة فهو ليس صراع مذاهب وطوائف واثنيات فقط، فلو كان هذا هو الصراع لكانت هناك إمكانية للوصول إلى تسويات سريعة. ولناخذ من التجربة اللبنانية مثلاً، كلما كان الصراع طائفيًا ومذهبيًا كانت التسويات سهلة، وكلما كان الصراع له علاقة بمشاريع أكبر وأكثر عمقاً زادت الصعوبات للوصول إلى تسوية. لقد اعتادت المذاهب والاثنيات في المنطقة على أن تعرف مصالحها العميقة وان تتعاطى معها، مصالحها هي ومصالح الآخرين. لكن ما يجري اليوم هو صراع مشاريع تُرَج فيه الطوائف وتُرج فيه المذاهب. ولن نستطيع الوصول إلى نظام عربي إقليمي جديد إلا إذا كتبت الأفضلية لمشروع من هذين المشروعين على الآخر في رسم مستقبل المنطقة وتقرير وجهتها.